جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

قولُ ابنِ مالكٍ بنيابةِ الحروفِ عن بعضِها في كتابِه (شواهد التوضيحِ)

الدكتور

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

الأستاذ المساعد بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى - المملكة العربية السعودية
والمدرِّس بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُ ابنِ مالكٍ بنيابةِ الحروفِ عن بعضِها في كتابِه (شَواهدِ التَّوضيح)

أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفا

الأستاذ المساعد بكلية اللُّغة العربيَّة وآدابها بجامعة أمِّ القُرى ـ المملكة العربية السعودية

والمدرِّس بكلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: sh.m2008@hotmail.com

الملخص

عنيت هذه الدراسة بدراسةِ توجيهاتِ ابن مالك ــ فيما يتعلَّق بموضوعِ البحث ــ ، دراسةً تحليلية، تبدأ باستعراضِ شواهدِه وأدلته، ومحاولةِ تأصيلِ آرائهِ بالبحث عمَّن سبقه إلى القولِ بها، ومعرفةِ الموافقين والمخالفين له، وعرضِ أدلتهم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالنَّقد والمناقشة لرأى ابن مالك، وبيانِ موقف البحث منه، إما بموافقتهِ وتأييده- بإضافةِ شواهدَ إلى شواهده- سواءٌ أكانت من مؤلفاتهِ الأخرى، أم كانت من أقوال المنتصرين له، أو باستنباطِ أدلَّةٍ تدعمُ اختياره- أو مخالفتهِ ومعارضتِه بأدلَّة تؤكِّد اختيارَهُ لما غيرُه أولى منه وأرْجح.

وقد جمعْتُ لدراسة تلك القضية في (شواهد التَّوضيح) ثمانيَ مسائل، رتَّبْتها وفْق ورُودها في الكتاب، وكان منهجى فى دراسةِ كلِّ مسألةٍ منها هو البداية بذكر كلام ابنِ مالك إما بلفظِه هو، أو التعبيرِ عنه بلفظى وعبارتى، ثم أبدأ بتمهيدٍ أقومُ فيه بتأصيلٍ للمسألة المدرُوسة، أُتبعهُ بدراسةِ شواهدِ ابنِ مالك واحدًا تلو الآخر، فأبينُ توجيهَه إيَّاه، ومَن وافقه وخالفه، ثم أستعرضُ أدلةَ كلٍّ منهما، وأناقشُ ابنَ مالك فيما ذهبَ إليه، وفى نهاية المسألةِ أصرِّحُ بالتأييد والموافقة، أو أعلنُ المعارضةَ والمخالفة، ذاكرًا أدلَّتى فى الحالين.

الكلمات المفتاحية : نيابة الحروف ، شواهد التوضيح ، ابن مالك ، أقوال ابن مالك ، الحرف .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

The words of Ibn Malik on the authority of the letters of each other in his book (Evidence Evidence)

Ahmed Ibrahim Ahmed Abu Al-Wafa
Assistant Professor, College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University - Kingdom of Saudi Arabia
And teacher at the Faculty of Arabic Language in Mansoura - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt
Email: sh.m2008@hotmail.com

Abstract

This study was concerned with the study of Ibn Malik's directives - with regard to the subject of the research - an analytical study, which begins with a review of his evidence and evidence, and an attempt to solidify his views by searching for those who preceded him to say it, knowing the approvers and those who disagree with him, and presenting their evidence, then this is followed by criticism and discussion of Ibn Malik The position of the research from him, either with his consent and support - by adding evidence to his evidence - whether it was from his other books, or from the statements of his victors, or by developing evidence to support his choice - or his contradiction and opposition to evidence confirming his choice of something other than him and more successful.

I gathered to study that issue in (evidence of clarification) eight issues, arranged according to their appearance in the book, and my method was to study every issue of it is to start by mentioning Ibn Malik's words either by his own word, or expressing it verbally and expressively, and then I start with a preamble in which I examine the issue I follow it by studying the evidence of Ibn Malik one by one, so I indicated his guidance to him, and whoever agreed and disagreed with him, then I reviewed the evidence of each of them, and I discuss Ibn Malik as he went to him, and at the end of the matter I declare support and approval, or announce the opposition and the opposition, mentioning the evidence in both cases.

Keywords : letters prosecution, evidence of clarification, Ibn Malik, Ibn Malik's sayings, the letter.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على خير خلقِه ومُصطفَاه، وبعد:

لمَّا كان كتابُ (شواهدِ التَّوضيحِ والتَّصحيحِ لمُشكلاتِ الجامعِ الصَّحيح) لابن مالك معنيًّا ببيانِ التَّوجيهاتِ الإعرابيَّةِ المتعدِّدةِ لجُلِّ التَّراكيبِ المُشْكلةِ في أحاديثِ صحيحِ البخاريِّ-رحمه الله-، وذكرِ استعمالاتٍ خفِيتْ على كثيرٍ من النَّحويين- فقد بَرَزت فيه أقوالٌ وآراء نحويَّةٌ جديرةٌ بالبحْثِ والدَّرْس، تخيَّرتُ منها قولَ ابنِ مالك بـ" نيابة الحروف عن بعضها" سواءٌ أكان في المعنى أم العمل، وقد دفعنى إلى اختيارِ هذا الموضوع ما يلِى:

- ما سُبقتُ إليه من بعضِ دراساتٍ تناولتْ قضية "تناوب حروف المعاني" في القرآنِ الكريم خاصَّة[١]، وقد أُخِذ على إحداها- وينطبقُ على الأخرى- مجيءُ القسم التطبيقيِّ بها محصوراً في القرآنِ الكريم، دونَ الاعتمادِ على أنواعِ السَّماع الفصيح الأخرى، من الحديثِ والشِّعر، وأقوالِ العرب، ومنثورِ الفصحاء[٢]، فآثرتُ القيامَ بدراستها في كتابٍ معنىٍّ بذكرِ جميعِ أنواع الشَّواهدِ الفصيحة.

- أنَّ الدِّراساتِ التى صرَّحتْ بموافقة ابنِ مالكٍ للكوفيِّين فى القولِ بتناوُب الحروف[٣] اعتمدتْ فى هذا الحكمِ على كتبهِ الأخرى دونَ الاعتمادِ

---

(١) التَّضمين النحويُّ في القرآن الكريم د/ محمد فاضل، وبحث: (تناوب حروف الجر في القرآن الكريم) د/نصر الدين جوهر.

(٢) وقفاتٌ مع أُطروحة علمية بعنوان (التَّضمين النحوي في القرآن الكريم) لـ د.محمد نديم فاضل، بقلم أد/ أحمد الخرَّاط.

(٣) موقف ابن مالك من الأخفش الأوْسط-ماجستير بكلية اللغة العربية-جامعة أم القرى للباحثة جميلة خياط: ١٦٤، وحروف المعانى في تراث ابن مالك- دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة-جامعة الأزهر- للباحث محمد عمارة : ٤٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

على كتابه (شَواهدِ التوضيح)، ولم أعثرْ على دراسةٍ سبقتنى إلى تسليطِ الضَّوءِ على تلك القضية فى كتابه هذا، فأردتُ أنْ يكونَ بحثى خطوةً فى سبيل إكمالِ ما بَدأَتْه تلك الدِّراساتُ السابقة.

– أنَّ ابنَ مالك صرَّح بلفظ "التَّضمين" فى موضعين من كتابهِ هذا[١]، فدفعنى ذلك إلى الإقدامِ على تلك الدِّراسة؛ لتحديدِ موقفه من تلك القضيَّةِ، أهو مؤيِّدٌ للقائلينَ بالتَّضمينِ أم منتصرٌ للقائلين بنيابة حروف المعاني عن بعضها؟

وقد جمعْتُ فى بحثى هذا بين المنهجيْن: التَّحليليِّ والنقديِّ، وذلك أننى كنت أقومُ بدراسةِ توجيهاتِ ابن مالك–فيما يتعلَّق بموضوعِ البحث–، دراسةً تحليلية، تبدأ باستعراضِ شواهدهِ وأدلته، ومحاولةِ تأصيلِ آرائهِ بالبحث عمَّن سبقه إلى القولِ بها، ومعرفةِ الموافقين والمخالفين له، وعرضِ أدلتهم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالنَّقد والمناقشة لرأىِ ابن مالك، وبيانِ موقف البحث منه، إما بموافقتهِ وتأييده– بإضافةِ شواهدَ إلى شواهده– سواءٌ أكانت من مؤلفاتهِ الأخرى، أم كانت من أقوال المنتصرين له، أو باستنباطِ أدلَّةٍ تدعمُ اختياره– أو مخالفتهِ ومعارضتِه بأدلَّة تؤكِّد اختيارَهُ لما غيرُه أوْلى منه وأرْجح.

وقد جمعْتُ لدراسة تلك القضية في (شواهد التَّوضيح) ثمانيَ مسائل، رتَّبْتها وفْق ورُودها في الكتاب، وكان منهجى فى دراسةِ كلِّ مسألةٍ منها هو البداية بذكر كلام ابنِ مالك إما بلفظِه هو، أو التعبيرِ عنه بلفظى وعبارتى، ثم أبدأ بتمهيدٍ أقومُ فيه بتأصيلٍ للمسألة المدرُوسة، أُتبعهُ بدراسةِ شواهدِ ابنِ

(١) شواهد التوضيح: ٢٠٣، ٢٠٤.

مالك واحدًا تلو الآخر، فأبينُ توجيهَه إيَّاه، ومَن وافقه وخالفه، ثم أستعرضُ أدلةَ كلٍّ منهما، وأناقشُ ابنَ مالك فيما ذهبَ إليه، وفى نهاية المسألةِ أصرِّحُ بالتأييد والموافقة، أو أعلنُ المعارضةَ والمخالفة، ذاكرًا أدلَّتى فى الحالين.

ثم أنهيتُ بحثى بخاتمةٍ جمعتُ فيها نتائجَ البحث، واشتملتْ على نتائجَ خاصةٍ بدراسة المسائل، ونتائجَ عامةٍ أفادها الباحثُ من عمومِ البحث والدِّراسة.

ثم أعقبتها بفهرس لمصادر البحث ومراجعه، وفهرس لموضوعاته ومسائله.

وأخيرا: أسألُ الله أنْ أكونِ قد وُفِّقت فيما رجوتُ من تحديدِ موقفِ ابنِ مالكٍ من تلك القضية.

والحمدُ لله أولا وآخرا.

الباحث

أحمد إبراهيم أبو الوفا

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تمهيد

يُقال: "نابَ الشيءُ عن الشيءِ نِيابةً" أى: قامَ مقامهُ(١)، و"تناوبَتِ الهمومُ فلانًا": تعاقبتْ عَلَيْهِ(٢).

وعليه فيُمكنُ التعبيرُ بـ"نيابةِ الحروف"، ومعناه: أنَّ الحرفَ قام مقام حرفٍ آخر في الدَّلالة على معناه، ويمكنُ كذلك التعبيرُ بـ" تناوُبِ الحروف"، ومعناه: تعاقُبها في الدَّلالة على معنىً واحد.

وقد اختلف النَّحويون في القولِ بـ(نيابة حروفِ الجر)، فذهب جُلُّ البصريِّين إلى القولِ بامتناعِ نيابتها عن بعضها؛ قياسًا على حروفِ الجزمِ والنصب؛ إذ لا ينوبُ بعضُها عن بعض، وعليه فكلُّ حرفِ جر-عندهم- لا يُفيد إلا معنىً واحدًا فقط، فمثلا "في" للظرفيَّة، و"على" للاستعلاء، و"من" للابتداء، و"إلى" للانتهاء، وما أوْهم خلافَ ذلك فهو-عندهم- محمولٌ إما على تأويلٍ يقبلهُ اللفظ، أو تضمينِ الفعل قبله معنى فعلٍ آخر يتعدَّى بذلك الحرف، أو وضعِ أحد الحرفين موضعَ الآخر على سبيلِ الشُّذوذ، أما جلُّ الكوفيين فقد ذهبوا إلى القولِ بنيابةِ الحروفِ بعضِها عن بعض" (٣).

واختار كثيرٌ من المحقِّقين- كابنِ مالك وابنِ هشام- مذهبَ الكوفيين؛ لأنه أقل تعسُّفًا من مذهب البصريين، وبعيدٌ من اللُّجوء إلى التَّأويل والحكم بالشُّذوذِ من غير ضرورة، ولا غرابةَ في أنْ يؤدِّي الحرفُ الواحد عدَّة معانٍ مختلفة، أو أنْ تشترك مجموعةٌ من الحروف في إفادةِ معنىً واحد؛ لأنَّ هذا كثيرٌ في اللغة، ويُعرفُ بالمشتركِ اللفظي(٤).

---

(١) تهذيب اللغة : ١٥/ ٣٥٠، ولسان العرب : ١/ ٧٧٤، و تاج العرُوس : ٤/ ٣١٥.
(٢) تهذيب اللغة : ٦/ ١٨٢، ولسان العرب : ١٣/ ٥٣٣، والمعجم الوسيط : ٢/ ٩٦١.
(٣) الاقتضاب للبطليوْسِى: ٢/٢٦٢، والجنى الدانى: ٤٦، ومغنى اللبيب: ١٥٠، ١٥١، والتصريح: ١/ ٦٣٧.
(٤) مغنى اللبيب: ١٥١، والنحو الوافى: ٢/ ٥٤٢.

(١) التَّناوُب بين "إنْ" و"لوْ" الشَّرطيَّتين

ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ "إنْ" حُمِلت على "لوْ" في رفع المضارعِ بعدها، وأنَّ "لوْ" حُمِلت كذلك على "إنْ" في جزم المضارع بعدها، ثم ساق شواهدَ على ذلك بقوله: « فمِنْ رفعِ الفعلِ بعد "إنْ" حملاً على "لوْ" قراءةُ طلْحةَ: (فإمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا)، بسكون الياءِ وتخفيف النُّون[١]، فأثبتَ نون الرَّفْعِ في فعلِ الشَّرط بعد "إنْ" مُؤكَّدةً بـ"مَا" حملاً لها على "لوْ"، ومن الجزمِ بـ "لوْ" حملاً على "إنْ" قولُ الشَّاعر:

لَوْ تَعُذْ حِينَ فَرَّ قومُك بِي ... كُنْتَ مِنَ الأَمْنِ فِي أعَزِّ مَكَانِ[٢]

ومثله: لوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ... لاحِقُ الآطالِ نهْدٌ ذو خُصَل[٣]

ومثله: تَامَتْ فؤادَكَ لوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ ... إحْدَى نِسَاءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانا[٤]»[٥]

وأقولُ: أشارَ ابنُ مالكٍ إلى علاقةٍ قائمةٍ بين حرْفي "إنْ" و"لوْ" الشَّرطيتين، تتمثَّل في حملِ كلٍّ منهما على الآخر، والحملُ « بابٌ واسعٌ، تندرجُ تحته فروعٌ كثيرة: كالحملِ على المعنى، ... والتَّضمينِ، والتناوُبِ، وغيرِها من أنواع العُدولِ الكثيرةِ في اللغة العربية »[٦].

---

(١) سورة مريم: ٢٦. ونُسبت هذه القراءةُ إلى طلحةَ وأبى جعفر وشَيْبةَ في: البحر المحيط: ٧/ ٢٥٦.
(٢) لم أعثرْ عليه في غير هذا الكتاب، مع كثرة البحث والتنقيب.
(٣) من الرمل، لعلقمةَ في شرح ديوانه للأعْلم: ٩٦، ولامرأةٍ من بنى الحارث بن كعب في: أمالى ابن الشَّجرى:١/ ٢٨٨. والمَيْعة: النشاط، والآطال: جمع إِطل، وهو الخاصرة، ونهْد: ضخم جسيم، وخُصَل: جمع خُصلة، وهي الكتلة من الشَّعر.
(٤) من البسيط، جاء بلا نسبةٍ في: شرح التسهيل: ٤/ ٨٣، ٩٧، والجنى الدانى: ٢٨٧، و مغنى اللبيب: ٣٥٧.
(٥) شواهد التوضيح: ٧٢، ٧٣.
(٦) الحمل المُزدوج في نظام اللغة العربية: التناوبُ والتضمينُ مثالاً، بحث د/ حسن منديل العكيلي- ملتقى شذرات.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحملُ فى عبارته إما أنْ يكون المرادُ به التَّضمينُ أو التَّناوب- ولا يرادُ به الحملُ على المعنى؛ لاتِّحادهما فيه- والأظهرُ أنَّ المرادَ به المعنى الثانى، وهو نيابةُ كلٍّ من الحرفين عن الآخرِ في العملِ والتأثيرِ فيما بعده.

ويؤيِّدُ عدم إرادتهِ بالحملِ التَّضمينَ أنه منع -في موضعٍ آخر(١)- تضمُّنَ الطلبِ معنى الشَّرط؛ لاختلافهما معنىً؛ معلِّلا ذلك بانعدامِ الفائدة؛ إذ الطلبُ دالٌّ على معنى الشَّرطِ لزومًا، فلا فائدةَ في تضمُّنه معناه، وعليه فمن بابِ أوْلى منعُه تضمُّنُ "إنْ" معنى "لوْ"-وهو الشَّرط-؛ لانعدامِ فائدةِ تضمُّنِه معناه؛ لاتِّحادِهما في المعنى.

أما نيابة "إنْ" عن "لوْ" فى مجيءِ الفعل بعدها مرفوعًا فقد استدلَّ عليه ابنُ مالكٍ هنا بدليلٍ واحد، تمثَّل في قراءة طلْحة: (فَإِمَّا تَرَيْنَ) بسكون الياء، وإثبات نونِ الفعلِ المضارعِ بعد "إنْ"، وكان حقُّ النونِ الحذف؛ لكونِ الفعل مجزوماً بعد "إنْ"، ولكنها ثبتتْ اعتمادًا على نيابة "أنْ" عن "لوْ" في عدم تأثيرِها في الفعلِ بعدها.

و لكنه في (شرحه الكافية الشَّافية)(٢) حكم بشذوذِ إهمال "إنْ" حملا على " لوْ"، ومثَّل لذلك بقراءة طلحةَ المذكورة (٣)، و أضاف إليها استدلالاً آخر، وهو قوله-صلَّى الله عليه وسلم-: (فإنَّك إنْ لا تَرَاهُ فَإنَّهُ يَرَاك)(٤)؛

(١) شرح التسهيل: ٤/٤٠.
(٢) شرح الكافية الشَّافية: ٣/ ١٥٩١.
(٣) ابنُ مالك في حكمه بشذوذ تلك القراءة تابعٌ لابن جنى في: المُحتسب: ٢/٤٢، الذى خرَّجها على أنها لغة، وذكر ابنُ هشام سببين للشُّذوذ: تركُ نونِ التوكيد، وإثباتُ نونِ الرفع مع الجازم. مغنى اللبيب: ١/٤٤٤.
(٤) صحيح مسلم، رقم (٩): ١/٣٩، وسنن ابن ماجة، رقم (٦٣): ١٥/٣٠٥، ومسند أحمد، رقم(٩٠٥١) :١/ ٢٤.

حيث جاء الفعلُ "ترى" مرفوعًا بعد"إنْ"، وكان حقُّه الجزمُ لوقوعِه بعدها، وعبارته فى (التسهيل) و(شرحه) تفيدُ جوازَ ذلك بقلة[١].

وعليه فإنَّ رأىَ ابنِ مالك في نيابة "إنْ" عن "لوْ" يدُور بين الحُكم بالشُّذوذ والجواز بقلَّة.

وأما نيابةُ "لوْ" عن "إنْ" في مجىءِ الفعلِ بعدها مجزومًا فقد استدلَّ لها ابنُ مالكٍ هنا بثلاثةِ أبياتٍ شعرية، أما الأولُ فقد انفردَ بروايتِه- فيما أعلم-[٢]، و لم يستشهدْ به-فيما اطَّلعتُ عليه- فى مؤلَّفاتهِ الأخرى، وأما الثانى وهو قول الشَّاعر:

لوْيشَأْ طَارَبِهِ ذُومَيعَةٍ لاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَل

فقد ذكر ابنُ مالك أنَّ قومًا من النَّحويين - منهم ابن الشَّجرى[٣]- أجازوا جزمَ المضارع بـ"لوْ" استدلالا بهذا البيت، ولكنه ردَّه بكونه لا حُجَّة فيه؛ لإمكان أنْ يكونَ البيتُ على لغة مَن يقصرُ الممدود، وهى لغةٌ لبعضِ العرب؛ حيث يقولون في: "شَاءَ يَشَا) بترك الهمزة، ثم يبدلون الألفَ همزةً، كما قيل في: "عَالَم" و"خَاتَم": "عَأْلَم" و"خَأْتَم"، وكقراءةِ: (تَأْكُلُ مِنْسَأْتَهُ)[٤]، فأصلها: "مِنْسَأَتَهُ" بهمزة مفتوحة، فأبدلَ الهمزة ألفًا، ثم أبدل الألف همزةً ساكنة[٥].

---

(١) تسهيل الفوائد: ٢٣٧، وشرح التسهيل: ٤/ ٨٢.
(٢) قال محقِّق الكتاب(ص٧٢): " لم أقف على الشَّاهد في كتاب ". قلت: وكذلك أنا، مع كثرة البحثِ والتَّنقيب.
(٣) كلامُ ابن الشَّجرى في أماليه: (٢٨٨/١) يفيد أنَّ "لو" لا يُجزم بها إلا في ضرورةِ الشِّعر، وليس كما قال ابنُ مالك.
ــ يراجع: تحقيق الطَّناحى للأمالى: ١/ ٢٨٨.
(٤) سورة سبأ: ١٤، وهذه قراءةُ ابنِ عامر في: معانى القراءات:١٩٠/٢، وحُجَّة القراءات:٥٨٤/١ .
(٥) شرح الكافية الشَّافية: ٣/ ١٦٣٣، ونقله عنه في ذيل شرح التسهيل: ٤/ ٨٣، ٩٧، وتمهيد القواعد: ٤٣٦١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

و أما البيتُ الأخير- وهو:

تَامَتْ فُؤادَكَ لوْيَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ إِحْدَى نِسَاءِ بني ذُهْلِ بنِ شيبانًا

فقد ردَّه ابنُ مالك[١] بأنَّ جزمَ الفعل "يَحزُنْك" ليس بسببِ دخول "لـوْ" عليه، وتأثيرِها فيه، ولكنَّ ضمَّة إعرابه سُكِّنت تخفيفًا، وذلك كقراءةِ أبى عمرو: (يَنْصُرْكُم)[٢]، و(يُشْعِرْكُم)[٣] بتسكين ضمَّة "الرَّاء" في الفعلين تخفيفًا، وقراءة: (وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ)[٤]، بتسكين ضمَّة لام "رُسُلْنا" تخفيفًا.

والخلاصة: أنَّ الأبياتِ الثلاثةَ التى استدلَّ بها ابنُ مالك على نيابة "لوْ" عن "إنْ" انفردَ بالاستشهادِ بأوَّلها، وردَّ الأخيرين في بعضِ مؤلفاتهِ الأخرى، وخرَّجهما على توجيهاتٍ بعيدةٍ عن القولِ بذلك، وعليه فإنَّ له رأيين[٥] :الأول: جوازُ الجزم بـ"لوْ" حملا على "إنْ" في ضرورةِ الشِّعر فقط[٦]، والآخر: امتناعُ الجزمِ بها في النثرِ والشِّعر مطلقًا[٧].

---

(١) شرح الكافية الشَّافية: ٣/ ١٦٣٣- ١٦٣٥، وشرح التسهيل: ٤/ ٨٣.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٠، وهذه قراءةُ أبى عمرو في: المبسُوط للنَّيسابورى: ١٢٩، والإتْحاف: ٢٣١.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩، وهذه قراءةُ أبى عمرو في: الكشْف: ١/ ٢٤٠، والنَّشر: ٢/٢١٢، والإتْحاف: ١/٢٧١.

(٤) سورة الزخرف: ٨٠، وحُكيت هذه القراءة عن أبى زيد في: المُحتسب: ١/١٠٩، ١٩٩.

(٥) ظاهرة التَّقارُض في النحو العربي- د/ أحمد عبد الله- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ٢٦٦ (الشَّاملة).

(٦) صرَّح بذلك في: سبك المنظوم : ٢٢١، واستدلاله بالأبياتِ الثلاثةِ في شواهد التَّوضيح: ص٧٢ ،٧٣ يؤيِّد ذلك الرأى.

(٧) تسهيل الفوائد: ٢٨٧.

(٢) نيابة "فِي" عن "لام" التَّعليل

أوْردَ ابنُ مالكٍ حديثَ النبيِّ(ﷺ): (عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا..)[١]، ثم قال فى توجيهه:

« تضمَّن هذا الحديثُ استعمالَ "في" دالَّةً على التَّعليل، وهو ممَّا خفي على أكثرِ النَّحويين، مع وُرُوده في القرآن العزيزِ والحديثِ والشِّعرِ القديم- ثم ساق ستةَ أدلَّةٍ تؤيِّد صحَّة توجيهه، تتمثَّل في آيتين وحديثين وبيتين، قال:- فمن الواردِ في القرآنِ العظيم قولُه تعالى: (لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[٢]، وقوله تعالى: (وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[٣].

ومن الواردِ في الحديثِ: (عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ في هرَّةٍ)- وهو المستشهد له-، و: (إنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ)[٤]، ومن الواردِ في الشِّعر القديم قولُ جميل:

فَليْتَ رِجَالا فيكِ قَدْ نَذرُوا دَمِي ... وهَمُّوا بِقَتْلي يا بُثين لقُونِي[٥]

ومنه قول أبي خُرَاش:

لَوَى رأْسَهُ عنِّي ومَالَ بِوُدِّهِ ... أَغَانِيجُ خَوْدٍ كانَ فينا يزُورُها[٦]

---

(١) صحيح البخارى، رقم (٢٣٦٥): ٣/١١٢، وصحيح مسلم، رقم (٢٢٤٢): ٤/٢٠٢٢..
(٢) سورة الأنفال: ٦٨.
(٣) سورة النور: ١٤.
(٤) صحيح البخارى، رقم(٢١٨) : ١/٥٣، وصحيح مسلم، رقم(٢٩٢) :١/٢٤٠.
(٥) من الطويل. ينظر: ديوانه: ١٢٤، وشرح التسهيل:٣/ ١٥٦، وتمهيد القواعد:٦/ ٢٩٥٥، والمقاصد الشَّافية: ٣/ ٦٢٥.
(٦) من الطويل، لأبي ذؤيب: ديوان الهُذليين: ١/ ١٥٥. وأغانيج جمع أغنوجة: وهو ما تتدلَّل به، والخَوْد: الجارية الناعمة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومثلُه قول الآخر:

أفِي قَمَلِيٍّ من كُلَيبٍ هَجَوْتُه أبو جَهْضَمٍ تَغلِي عليَّ مَراجِلُه[١] »[٢].

أقول: وجَّه ابنُ مالكٍ الحديثَ الشريفَ على القولِ بأنَّ "في" دالَّةٌ على التَّعليل[٣]، ومعنى ذلك أنها نابتْ عن "لام" التعليل، وقامتْ مقامها، وأفادتْ معناها، و تعجَّب-رحمه الله- من خفاءِ ذلك على كثيرٍ من النحويين، مع وُرودِه في جلِّ النصوصِ الفصيحة، واستدلَّ على صحَّةِ قوله بآيتين من القرآنِ، وحديثين شريفين، وثلاثة أبياتٍ شعريَّةٍ.

وقبل استعراضِ تلك الشَّواهدِ أقول: التعليلُ والسببيَّةُ معناهما واحدٌ عند جُلِّ النحويين، ولكنهما مختلفانِ عند ابنِ مالك؛ يتَّضح ذلك في حرفِ الباء؛ فـ"باء" السببيَّةِ عنده هى التى يعبِّر عنها النحويُّون بـ"باء" الاستعانة- الدَّاخلة على آلة إيقاعِ الفعل-، وباءُ التعليل عنده هى التى يطلقون عليها باء السببيَّة والتَّعليل، ويقدِّرونها فى المعنى بقولهم: "بسبب" و"لأجْل"[٤]، ولذلك سيأتى تقديرُ النَّحويِّين والمفسِّرين لشواهدِ ابنِ مالكٍ بقولهم:" بسببِ كذا" و" لأجْل كذا"؛ إذْ معناهُما واحد.

---

(١) من الطويل، للفرزدق في ديوانه: ٥٠٤. والقَمَلي: الحقير الذليل. و"تغلي علي مراجِلُه": كناية عن شدة غضبه.

(٢) شواهد التوضيح: ص ١٢٣، ١٢٤.

(٣) هذا مذهبه فى: سبك المنظوم: ص ١٤٣، والتسهيل: ١٤٦، وشرحه: ٣/ ١٥٥، وشرح عمدة الحافظ: ١/٤٠٠.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١٤٩، ١٥٠، والجنى الدانى: ٣٧،٣٨ ، ومصابيح المغانى: ١٩٦، ١٩٧.

وأعودُ لشواهد ابنِ مالك فأقولُ:

أما الآيتان اللتان استشهدَ بهما- وهما قولهُ تعالى: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ)، وقوله: (لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ)- فقد أوْردهُما في (شرح التسهيل)[١]، وزادَ عليهما الاستشهادَ بقوله تعالى: (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)[٢]، ومرادُه أنَّ معنى "في" في الآياتِ الثلاث: «السببيَّة، ولذلك يصحُّ في موضِعها "بسبب" »[٣].

وقد تابعه على الاستشهادِ بالآياتِ الثلاثة كلٌّ من أبى حيَّان[٤]، وناظر الجيش[٥]، وغيرِهما[٦].

وأما استدلالهُ على نيابةِ "في" عن "لام" التعليل- بحديثِ: (عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ في هرَّةٍ)، فقد أوردهُ استدلالا على ذلك أيضًا في شرحيْه لـ(التسهيل) و(عمدة الحافظ)[٧]، وتابَعهُ على الاستدلالِ به كثيرٌ من النَّحويين[٨] وشُرَّاح

(١) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٥، ١٥٦.
(٢) سورة يوسف: ٣٢.
(٣) المقاصد الشَّافية للشَّاطبى: ٣/ ٦٢٥.
(٤) التذييل والتكميل: ١١/ ٢١٠.
(٥) تمهيد القواعد: ٦/ ٢٩٥٥.
(٦) منهم: المرادى في الجنى: ٢٥٠، وابن هشام في المغنى: ٢٢٤، والشَّاطبى في المقاصد: ٣/ ٦٢٥، والموزعىُّ في المصابيح:٣١٦، والسُّيوطى في عقود الزَّبرجد:١/ ٤٥٥، والشيخ عُضيمة في دراساته: ق١/ ج١/ مج٢/٢٨٢.
(٧) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٦، وشرح عمدة الحافظ : ١/ ٣٩٧.
(٨) منهم: أبو حيَّان في التذييل: ١١/ ٢١٠، والارتشاف: ٤/ ١٧٢٦، وابن هشام في المغنى: ٣١٦، وناظر الجيش في التمهيد: ٦/ ٢٩٥٥، والشَّاطبى في المقاصد: ٣/ ٦٢٥، والسُّيوطى في الهمع: ٢/ ٣٦١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الحديث[١]، مؤيِّدين له في كونِ معنى "في هِرَّة": بسبب هِرَّةٍ ولأجلها، وأنَّ "في" هنا تعليلية سببيَّة[٢].

وأما استدلالُه بحديث: (وَمَا يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ) هنا فلم يُوردهُ في كتبهِ الأخرى -فيما اطَّلعت عليه-، وقد وافقه في هذا التَّأويل كثيرٌ من شرَّاح الحديث[٣].

وأما الأبياتُ الشعريَّةُ الثلاثةُ فقد أوْردها في (شرحهِ التسهيل) [٤] دونَ غيرهِ من كتبه، وزادَ عليها بيتًا رابعًا، وهو قول الشاعر:

بَكَرَتْ باللَّوْمِ تلْحَانَا ... في بعيرٍ ضَلّ أو حَانَا[٥]

وقد نقل عنه الاستشهادَ بالأبياتِ الأربعةِ أبو حيَّان[٦]، وناظر الجيش[٧]، وموضعُ الشَّاهدِ فيها جميعا: أنَّ "في" نائبةٌ عن "لام" التعليل، ومفيدةٌ معناها، وتأويلُها: بسببِ أو لأجل.

---

(١) منهم: النَّووى في شرح مسلم: ١٤/ ٢٤٠، وابن حجر في فتح الباري: ٣١٧/١، والدَّمامينى في المصابيح: ٥/ ٢٦٩، والعينى في عمدة القارى: ١٢/ ٢٠٩، والسُّيوطى في عقود الزَّبرجد: ١/ ٤٥٥.

(٢) مرقاة المفاتيح للهروى: ١٣٣٩/٤.

(٣) ابنُ حجر في فتح البارى: ٣١٧/١، والسُّيوطى في عقود الزَّبرجد: ٤٥٥/١، والقسْطلانىُّ في شرحه صحيح البخارى: ٤١/٩، والهرويُّ في مرقاة المفاتيح: ٣٧٥/١.

(٤) شرح التسهيل: ٣/ ١٥٦.

(٥) بلا نسبة فى: شرح التسهيل: ٣/ ١٥٦، والتذييل والتكميل: ١١/ ٢١٠. و"تلْحَانا": تلومنا وتعذلنا.

(٦) التذييل والتكميل: ١١/ ٢١٠.

(٧) تمهيد القواعد: ٦/ ٢٩٥٥.

وأقول: يؤيِّد قولَ ابنِ مالك بنيابةِ "في" عن لام التَّعليل، وإفادتِها معناها-إضافةً إلى ما ذكرهُ –

حديث: (فِي النَّفْسِ المُؤْمِنَةِ مِائَةُ إِبِل)[١]؛ فقد استدلَّ به العُكْبرىُّ[٢]على ذلك، ووافقه على الاستدلالِ به بعض شُرَّاح الحديث[٣]، و ذكروا أنَّ معناه: بسببِ قتل النفسِ المؤمنةِ مائةُ إبل.

وأيضًا: حديثُ النبىِّ(ﷺ): (إنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ في بَطْنٍ)[٤]، فقد قالَ غيرُ واحدٍ من شُرَّاحه في تفسير معناه: أى: بسبب بطْنٍ، وهو الحمْل[٥].

وكذلك حديثُ: (إنَّ أوَّلَ فتنةِ بَنِى إسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّساء)[٦] ؛ فقيل تفسيره: بسببهنَّ[٧].

وأيضًا: فقد أوْردَ بعضُ المُحدثين[٨] تسعَ آيات خرَّجها المفسِّرون على إفادة "في" معنى التَّعليلِ والسَّببية، آيتان منها تقدَّم ذكرُهما في الآيات التى استدلَّ بها ابنُ مالك، وآيتان خرَّجهما أبو حيَّان على ذلك، وهما قوله:

---

(١) الكواكب الدَّرارى: ١٤/ ١٠٨، وعمدة القارى: ١٦/ ٦٣.
(٢) اللباب: ١/ ٣٥٨، وتراجع رسالة (الإيضاح والتَّبيين) ماجستير بجامعة أم القرى، للباحث: إسماعيل بشير: ص: ١٠١.
(٣) الكرْمانى في الكواكب الدَّرارى: ١٤/ ١٠٨، والعينىُّ في عمدة القارى: ١٦/ ٦٣، والسُّيوطى في عقود الزَّبرجد: ٣/٧.
(٤) صحيح البخارى، رقم (٣٣٢) :١/٧٣، وفتح البارى:١/ ٤٢٩، و عمدة القارى: ٣/ ٣١٦.
(٥) ابن حجر في فتح البارى :١/ ٤٢٩، والعينى في عمدة القارى: ٣/ ٣١٦.
(٦) صحيح مسلم، رقم(٢٧٤٢):٤/ ٢٠٩٨، ومسند الإمام أحمد، رقم(١١١٦٩): ١٧/٢٦١..
(٧) دليل الفالحين:١/ ٢٥٦.
(٨) الشيخ محمد عبد الخالق عُضيْمة في كتابه (دراسات في أسلوبِ القرآن) : ق١/ ج١/ مج٢/ ٢٨٢،٢٨٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)[١]، وقوله: (فَأَنْجَيْنَاهُ والَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ)[٢].

وآيتان خرَّجهما العُكبريُّ على ذلك، وهما قوله تعالى: (واهْجُرُوهُنَّ في المَضَاجِعِ)[٣]، وقوله: (أنْ يُوقِعَ بَيْنَكُم العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ في الخَمْرِ والمَيْسِرِ)[٤]، وهكذا إلى آخرِ الآياتِ التِّسع.

(٣) نيابة "لعلَّ" عن لامِ التَّعليل

أوْرد ابنُ مالكٍ حديثَ النبيِّ(ﷺ): (لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ)[٥]. ثم قال في توجيهه: « وفي "فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ" و"فَلَعَلَّهُ يَسْتَعْتِبُ" شاهدان على مجيءِ "لعلَّ" للرَّجاءِ المجرَّدِ من التعليل، وأكثرُ مجيئِها في الرَّجَاء إذا كان معه تعليلٌ، نحو: (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)، و(لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ) [٦] »[٧].

أقولُ: ذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ "لعلَّ" لها أربعةُ معانٍ[٨]: الرَّجاءُ والتَّعليلُ، والإشفاقُ والاستفهام[٩]، والذي يعنينا هنا هو المعنيان الأوَّلان لـ"لعلَّ".

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨. و تخريجُ أبى حيَّان في البحر المحيط : ٢/ ١٤٣.
(٢) سورة الأعراف: ٦٤. و تخريجُ أبى حيَّان في البحر المحيط : ٥/ ٨٥.
(٣) سورة النساء: ٣٤. و تخريجُ العُكبرى في التِّبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٥٤.
(٤) سورة المائدة: ٩١. و تخريجُ العُكبريّ في التبيان: ١/ ٤٥٩.
(٥) صحيح البخارى، رقم (٧٢٣٥) : ٨٤/٩، ومسند أحمد، رقم (٨١٧٥): ٨/ ٢٢٩.
(٦) الآية الأولى: سورة آل عمران: ١٣٠، والثانية : سورة يوسف: ٤٦.
(٧) شواهد التوضيح: ١٩٧، ١٩٨. ونُقل في: إرْشاد السَّارى: ٢٨٠/١٠، وعقود الزَّبرجد: ٦٩/٣.
(٨) التسهيل: ١٠٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٧ ،٨، والفوائد المَحْويَّة: ٣٠، واكتفى بالثلاثة الأُوَل فقط في: سبك المنظوم: ١٠٢، وشرح عمدة الحافظ: ١/ ٢١٩، ٢٢٠.
(٩) نُسب القول بذلك إلى الكوفيِّين- وتبعهم ابنُ مالك- في: الارتشاف: ٣/ ١٢٤٠، والتذييل : ٢٣/٥، والجنى: ٥٨٠.

أما الرَّجاءُ – وهو تعلُّق القلب بحصولِ أمرٍ محبوبٍ مستقبلاً– فهو أشهرُ معانيها وأكثرُها، ولا يكونُ إلا في الممكن(١)، وأما التعليلُ فقد أثبته بعضُ متقدِّمى النَّحويين، وتبِعهم ابنُ مالك(٢).

وقد وجَّه ابنُ مالك الموضعينِ المذكورينِ في الحديثِ لـ"لعلَّ" بأنَّ معناها فيهما الرَّجاءُ فقط، دون دلالةٍ على تعليلٍ مُصاحبٍ لهذا الرَّجاء(٣)، وصرَّح بأنَّ الأكثرَ والأشهرَ– عنده– دلالةُ "لعلَّ" على المعنيين معًا: الرَّجاءُ والتعليل، واستدلَّ على ذلك بالآيتينِ المذكورتين.

وأقول: لم أعثرْ في جلِّ كتب النَّحويين– فيما اطَّلعتُ عليه– على مَنْ قال بدلالةِ "لعلَّ" على معنيينِ مجتمعين، ويؤيِّد ذلك ما تعقَّبَ به بعضُ المتأخِّرين كلامَ ابنِ مالك؛ حيث بيَّن أنَّ ادِّعاءَه « أنَّ أكثرَ مجيءِ "لعلَّ" للترجِّي المصحوبِ بالتعليل ممنوع؛ وهذه كتبُ النُّحاةِ الأكابرِ طافحةٌ بالإعراضِ عن ذكرِ هذا القيد»(٤)، بل إنَّ ابنَ مالكٍ– نفسَه– لم يذكرْ اجتماعَ معنيينِ على "لعلَّ" في كتبه(٥)– فيما اطَّلعت عليه–.

وأما قولهُ تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) فجمهورُ المفسِّرين(٦) على أنَّ معنى "لعلَّ" التعليلُ فقط، وتأويلها: لتفلحوا، أو كى تفلحوا.

---

(١) الارتشاف: ٣/ ١٢٤٠، والتذييل: ٢٢/٥، والجنى الدانى: ٥٧٩، وتاج العروس: ٣٨/ ١٢٧.
(٢) نُسب ذلك إلى الكسائىِّ والأخفشِ وابنِ مالك في: الارتشاف: ٣/ ١٢٤٠، والتذييل: ٢٣/٥، والجنى الدانى: ٥٨٠.
(٣) وافقه ابنُ علان في دليل الفالحين : ٥/ ٢٤.
(٤)الدَّمامينى في المصابيح : ١٠/ ١٣٦، ونقله: القسْطلانى في الإرشاد: ٢٨٠/١٠، والمناوى في فيض القدير: ٤٤٤/٦.
(٥)التسهيل: ١٠٢، وشرحه: ٢/ ٧ ،٨، والفوائد المَحْوِيَّة: ٣٠، وسبك المنظوم: ١٠٢، وشرح العمدة: ١/ ٢١٩ ،٢٢٠.
(٦) الطبرى في الجامع: ٣/ ٥٦١، والرَّازى في المفاتيح: ٢٨٥/٥، وابن عادل في اللباب: ٣٣٦/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وكذلك في قوله: (لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ) فقد ذهبوا[١] كذلك إلى أنَّ "لعلَّ" الأولى والثانية كلتاهما بمعنى "كيْ"، أى: التَّعليل، ولم يذكروا لـ"لعلَّ" في الآيتين معنىً ثانيًا مُصاحبًا له.

والخلاصةُ: أنَّ ابنَ مالكٍ له قولان في تلك المسألة، فذهب في (شواهد التوضيح) إلى القول بدلالة "لعلَّ" على معنيين مختلفين، التعليلُ والرَّجاء، بينما ذهب في جلِّ مؤلفاتهِ إلى دلالتها على التعليلِ فقط.

ويرى البحثُ مخالفتَه في قولهِ الأول، وهو دلالة "لعلَّ" على معنييى التعليلِ والرَّجاءِ في وقتٍ واحدٍ، ولكنه يؤيِّده في قوله الثانى، و هو دلالتُها على التعليل؛ لموافقتهِ متقدِّمى النحويِّين، وهو ما ارتضاهُ جمهورُ المفسِّرين-كما سبق-.

وقد استشهد ابنُ مالك على إفادة "لعلَّ" معنى التَّعليل بشاهدين، آيةٍ وبيتٍ من الشعر، أما الآية فقوله تعالى: (فَقُولا لَهُ قَوْلا لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[٢]، وأما البيتُ فقول الشَّاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ[٣]

و "لعلَّ" -في الآيةِ والبيتِ- ذُكر أنها تحتملُ ثلاث توجيهاتٍ:

(١) الطبرى في الجامع: ١٦/ ١١٩، والواحدى في البسيط: ١٣٤/١٢، وأبو حيَّان في البحر: ٢٨٥/٦.

(٢) سورة طه : ٤٤.

(٣) من الطويل، جاء بلا نسبةٍ في: شرح التسهيل: ٧/٢، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٤، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٩٤.

أحدَها: أنَّ معناها الرَّجاء، ولكنْ بالنسبةِ إلى المخاطَبين، أي: اذهبا على رجائِكما، وعلى رجاءِ أننا نكفُّ الحرب. والثاني: أنَّها للتعليل، أي: ليتذكَّرَ، و: لكي نَكُفَّ الحربَ. والثالث: أنَّها للتعرُّضِ للشيء، كأنه قيل: افعلا ذلك مُتعرِّضينَ لأنْ يتذكَّر، أو لأنْ نكفَّ الحرب(١).

وأقول: أما القولُ بأنَّ معناها الرَّجاءُ فيُضعفهُ في الآية أنه قد يُتوهَّم أنَّ الرَّجاءَ بالنسبة إلى اللهِ تعالى، وهذا مستحيلٌ، فقُيِّد بكونه بالنسبةِ إلى المخاطبين، و كذلك لو كانت للرَّجاء في البيتِ لما قيل: وَوَثَّقْتُمْ لنا كلَّ مَوْثِق(٢).

وأما القولُ بأنَّ معناها التَّعرُّض، فلم أعثرْ- فيما اطَّلعت عليه- على هذا المعنى، وواضحٌ فيه تكلُّف التَّقدير.

فلم يبق إلا القولُ بأنَّها فيهما للتَّعليل(٣)؛ وهو الأوْلى بالقبولِ فيهما؛ لخلوِّهِ من تقييدِ الرَّجاء بالمخاطبين، وبُعدِهِ من تكلُّفِ التقدير.

---

(١) الدُّر المصون للسَّمين: ١/ ١٨٩، واللباب لابن عادل: ١/ ٤١١، ٤١٢، وفتح القدير للشَّوْكانى: ١/ ٥٩، ٦٠.

(٢) ينظر الهامش السابق.

(٣) وبه قال مقاتل وقُطْرب وابنُ كيْسان والطَّبري. يراجع: زاد المسير: ١/ ٤٣، والدُّر المصُون: ١/ ٨٩، واللباب: ١/ ٤١٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٤) نيابة "ليْسَ" الحرفيَّة عن "لا" التَّبرئة في استغراقِ النَّفيِ للجنْس

أوْردَ ابنُ مالكٍ حديثَ النبيِّ (ﷺ): (لَيْسَ صَلاَةٌ أَثْقَلَ عَلَى المُنَافِقِينَ مِنَ الفَجْرِ وَالعِشَاءِ)[١]، ثُم قال في توجيهِه:

« وفى "لَيْسَ صَلاَةٌ أَثْقَلَ" شاهدٌ على استعمالِ "ليْسَ" في النَّفي العام المستغرَقِ به الجنْس، وهو مما يُغفَلُ عنه، ونظيرُه قولُه تعالى: (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلا مِنْ ضَرِيعٍ)[٢] ».[٣]

أقول: وجَّهَ ابنُ مالك الحديثَ هنا بأنَّ "ليْس" دالةٌ على النفى المستغرِق لجميعِ أفرادِ الجنس، ولا يفيدُ هذا الوجهَ من النفى إلا "لا" النافيةُ للجنس، وعليه فمرادُ ابنِ مالك: أنَّ "ليْس" نابت عنها في إفادة هذا المعنى، وقد أشارَ إلى أنَّ هذا الاستعمالَ غفلَ عنه جلُّ النحويين.

وبمطالعتى لكثيرٍ من كتب النَّحويين وجدتُ انصرافَ عنايتِهم لأمورٍ كثيرةٍ تتعلَّق بـ"ليْس"، منها اختلافُهم في حقيقتِها- فقال الجمهورُ بفعليتها، وقال غيرُهم بحرفيتِها[٤]-، وكذلك اختلافهم في نفيها للخبر- فقيل: تنفيهِ في الحال فقط، وقيل: تنفيه في جميعِ الأزمنة، ووُفِّق بينهما بأنَّ خبرَها إن قُيِّد بزمنٍ كان نفيُها له بحسْبه، وإنْ لم يقيَّد بزمنٍ كان نفيُها له في الحال[٥]- إلى غيرِ ذلك من الأمور.

---

(١) مصابيح السُّنة : ١/ ٢٦٥، وصحيح البخارى رقم (٦٥٧) : ١/ ١٣٢، والمطالِب العالِية : ٣/ ٧٠٥.
(٢) سورة الغاشية: آية ٦.
(٣) شواهد التوضيح: ١٩٩. ويراجع: شرح المِشكاة : ٣/ ٨٩٨، وعقود الزَّبرجد : ٣/٦٠.
(٤) ابن السَّراج وابن شُقير والفارسي-في أحد قوليْه-. ينظر: التذييل والتكميل: ٤/١١٧، والجنى: ٤٩٣، والمغنى: ٣٢٦.
(٥) شرح التسهيل: ١/ ٣٨٠، وشرح الكافية للرَّضى: ٤/ ١٩٨، ١٩٩، والتذييل والتكميل: ٤/٣٠٥، والجنى الدانى: ٤٩٩.

أما دلالةُ "ليْس" على النفيِ المستغرِق لجميعِ أفرادِ الجنس مشابهةً لـ"لا" النافية- فلم أعثرْ على مَن صرَّح به، ولكنها مجرَّدُ إشاراتٍ متفرِّقة، ولم يصرِّح ابنُ مالكٍ بذلك إلا في كتابه (شرح التسهيل)(١).

ويؤيِّد قولَ ابنِ مالك بإفادة "ليْس" استغراقَ النفيِ لجميعِ أفراد الجنس أنَّه كما ساغ الابتداءُ بالنكرةِ إذا كانت مسبوقةً بنفي- كذلك كثُرَ مجيءُ اسم "ليْس" نكرةً محضةً لإفادتها النفى، والنكرةُ في سياق النفى تعُمُّ، وإذا عمَّت كانَ مدلُولُها مُتوجِّهًا لجميع أفرادِ الجنس(٢).

ويُؤيِّده في مشابهتها لـ" لا " : اختصاصُها بجوازِ الاقتصارِ على اسمِها دونَ قرينةٍ زائدةٍ على كونه نكرةً عامَّة، كقولهم: " ليس أحدٌ "، فتقديره: ليس أحدٌ هنا(٣)، فحُذف الخبرُ استغناءً بفهم مقصودِ المخاطب، وهذا ما ذهبَ إليه غيرُ واحدٍ من متقدِّمى النَّحويين(٤)، وهى بذلك تُشبه "لا" في الاستغناءِ باسْمِها عن الخبر؛ إذا دلَّ عليه دليل(٥).

ويُؤيِّد توجيهَ ابنِ مالكٍ للحديث أنَّ جُلَّ اللغويين(٦) قد نصَّ على جواز مجيء "ليْس" بمعنى "لا" التبرئة.

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٥٨.

(٢) أمالى ابن الحاجب: ٢/ ٥٧٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٥٨، والتَّصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٠٩.

(٣) شرح التسهيل: ٣٥٨/١، و المساعد لابن عقيل: ١٨٩/١، وشفاء العليل للسَّلسيلى : ٣١٨/١، والهمع: ١/ ٣٦٨.

(٤) منهم: سيبويه في الكتاب : ٢/ ٣٤٦، والفرَّاء في معانى القرآن: ٢/ ٨٣.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٥٦.

(٦) منهم: الأزهري في تهذيب اللغة : ١٣/ ٥١، وابن منظور في لسان العرب : ٢١١/٦، والفيروزآبادي في القاموس المحيط: ٢/ ٢٤٨، والزبيدي في تاج العروس : ١٦/ ٤٩٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأيضًا: موافقةُ بعضِ شُرَّاح الحديث[١] لابنِ مالك في توجيهِهِ للحديث، وتأييدُه له بمجيء الاسْتِثْنَاءِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ)، وهى الآيةُ التى استدلَّ بها ابنُ مالك على صحَّةِ هذا الاستعمال، وتأويلُها: ليس لهؤلاء المخاطبين أىٌّ نوعٍ من أنواع الطعام يطعَمُونه إلا طعامٌ وحيد، فاستغرق النفىُ بـ"ليْس" جميعَ أنواعِ جنس الطعام، فهى ممنوعةٌ عليهم، ولكن قَصَرتْ أداةُ الاستثناءِ فردًا وحيدًا من أفرادِ جنسه، وهو الضَّريع[٢].

(١) الهروىُّ في مرقاة المفاتيح : ١/ ٥٤٣ (نقلا عن ابن حجر).
(٢) جامع البيان: ٢٤/ ٣٨٤. وفى الآية تأويلاتٌ أخرى في: تفسير السَّمعانىِّ: ٢١٦/٦، والكشَّاف للزَّمخشرى: ٧٤٣/٤.

(٥) نيابةُ "هَا" التنبيه عن "واو" القسَم

أوْرد ابنُ مالكٍ أثرًا مرويًّا عن أبى بكرٍ(ﷺ)، وهو قوله: (لاَهَا اللَّهِ إِذًا لاَ يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسْدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ(ﷺ) يُعْطِيكَ سَلَبَهُ)[١].

ووجَّهه بقوله: « وفي "لاهَا الله" شاهدٌ على جواز الاستغناء عن واوِ القسمِ بحرفِ التنبيه، ولا يكونُ هذا الاستغناءُ إلا مع "الله" »[٢].

أقولُ: أصل حُرُوف الْقسم "الْبَاء"؛ لأنَّ فعلَ الْقسم يتعدَّى بها دونَ غيرِها، ولذلك جاز الجمعُ بينهما، دونَ بقيَّة حروف القسم، وجاز دخولُها على الظَّاهرِ والمضمر، و لما كان القسمُ من الأساليب التى يكثرُ دورانُها على الألسنة توسَّعُوا في حروفه، فجعلوا "الواو" نائبةً عن "الباء" في القسَم، ولذلك لا تدخلُ إلا على الظاهر[٣].

وقد يُحذفُ حرفُ القسم ويُعوَّض عنه بواحدٍ من ثلاثةِ أشياء: همزةِ الاستفهام، كقولك: "آلله"، وهمزةِ القطع-التى كانت وصلا في الأصل-، كقولك: "أَفَألله"، و"هَا" التنبيه، كقولك: "لاهَا الله"[٤].

فـ"ها" حرفُ تنبيهٍ، ولكنه قد يُفارقُ ذلك، وينُوب عن "واو" القسم-النائبةِ عن "بائه" كما سبق-، فيُؤدِّى معناها، ويصيرُ حرفًا دالًّا على معنى القسم، فيُقال: "لاهَا الله" أي: لا والله[٥]، وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ مالك، وقد استدلَّ عليهِ بأثرِ أبى بكرٍ-رضى الله عنه-، ثم أشارَ إلى أنَّ الاستغناءَ عن

(١) صحيح البخارى، رقم (٣١٤٢) : ٤/ ٩٢، وصحيح مسلم، رقم(١٧٥١) : ٣/ ١٣٧٠.
(٢) شواهد التوضيح : ٢١٩، ٢٢٠.
(٣) اللباب للعُكبرى : ١/ ٣٧٤، ٣٧٥، وتمهيد القواعد لناظر الجيش : ٦/٣٠٨١.
(٤) اللباب للعُكبرى : ١/٣٧٦، وشرح المفصل : ٩/ ١٠٦، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٦٥.
(٥) الصحاح : ٦/ ٢٥٥٧، وتاج العروس : ٤٠/ ٥٣٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"واو" القسم بـ"هَا" التنبيه لا يكونُ إلا مع لفظ "الله" فقط، دون غيرِه من الأسماء؛ فلم يُسمعْ مثلا: "لا هَا الرَّحْمَن، كما سُمع "لا والرَّحْمَن"(١)، و قد اختارَ ذلك في جُلِّ مؤلفاته(٢).

وأقول: يؤيِّدُ ابنَ مالكٍ فيما ذهبَ إليه من نيابةِ "ها" التنبيه عن "واو" القسم أمورٌ:

أحدها: أنَّ هذا هو ما ذهبَ إليه جُلُّ النَّحويين(٣) واللُّغويين(٤) وشُرَّاح الحديث(٥).

ثانيها: أنه لو لم تكن "هَا" نائبةً عن "واو" القسم لجازَ الجمعُ بينهما، ولكنَّ ذلك لم يتحقَّق، فلم يُقَل: "لا هَا والله"؛ فدلَّ على نيابتِها عنها؛ لأنه لا يُجمعُ بين العِوَض والمعوَّض(٦).

ثالثها: أنه يلزمُ جرُّ لفظ "الله" بعدها، كما لزمَ جرُّه بعد "واو" القسم، وعليه فقد صارتْ بدلا منه(٧).

---

(١) فتح البارى : ٧/ ٣٨، وعمدة القارى : ١٧/ ٢٩٩، وإرشاد السَّارى : ٥/ ٢٢٣.
(٢) التسهيل : ١٥٠، وشرح التسهيل : ٣/ ١٩٩، وسبك المنظوم : ٢٢٤، والفوائد المَحْوِيَّة : ١١٢.
(٣) منهم: ابن جنى في اللمع : ١٢٤، والعُكبرى في اللباب : ١/ ٣٧٦، وابن يعيش في شرح المفصل : ٩/ ١٠٦.
(٤) منهم: الجوهرىُّ في الصحاح : ٦/ ٢٥٥٧، وابن منظور في اللسان : ١٥/ ٤٨١، والزَّبيدى في التاج:٤٠/ ٥٣٥.
(٥) منهم: الكرمانى في الكواكب : ١٣/ ١٥٥، وابن حجر في الفتح : ٧/ ٣٨، و العينى في العمدة : ١٧/ ٢٩٩.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ٩/ ١٠٦، و البسيط لابن أبى الرَّبيع : ٢/ ٩٤٣، وعمدة القارى للعينى : ١٥/ ٦٨.
(٧) اللمع لابن جنى : ١٢٤، و شرح صحيح مسلم للنَّووى : ١٢/ ٦٠، وعمدة القارى : ١٥/ ٦٨.

ولكن اختلفَ النحويون في عاملِ الجرِّ فيما بعد "هَا" التنبيه، فذهب جماعةٌ من المحقِّقين[١] إلى أنَّ ما بعد "ها" التنبيه مجرورٌ بها نفسِها، وذهب الكوفيُّون[٢] إلى أنَّه مجرورٌ بـ"واو" القسمِ المحذوفةِ التى نابتْ عنها "هَا".

وبمطالعة جلِّ كتبِ ابن مالك تبيَّنَ أنه قد قالَ بكلا الرَّأيين:

فاختار المذهبَ الأول فى (شرحه الكافية الشَّافية)[٣]، مصرِّحًا بأنه مذهبٌ قوى، وأيَّدهُ بقياسهِ على ما بعد "تاء" القسم و"واوه"، فلا خلافَ في كونه مجرورًا بهما، وليس بـ"باء" القسم، مع نيابتهما عنها، أما في (التسهيل وشرحه)[٤] فقد اختارَ مذهبَ الكوفيِّين، مصرِّحًا بأنَّ الأصحَّ الجرُّ بـ"واو" القسمِ المحذوف، وإنْ كان لا يُتلفَّظُ به، وأيَّده بقياسِه على المضارعِ بعد "الفاء" و"الواو" و"حتَّى" و"كىْ" الجارَّة و"لام" الجُحود؛ فإنه منصوبٌ بـ"أنْ" المحذوفة، وليس بتلك الحروف، ولم يصرِّح بأىِّ رأى من الرَّأيين هنا في (شواهدِ التَّوضيح).

والخلاصة: أنَّ ابنَ مالكٍ مع موافقتهِ جُلَّ العلماءِ فى أنَّ "هَا" التنبيه نابتْ عن "واو" القسم، إلا أنَّ ماهيَّة النيابةِ عنده متباينةٌ، فعلى قولهِ الأول- وهو ما اختاره في شرح (الكافية الشَّافية) تكون "هَا" نائبةٌ عن "واو" القسمِ في المعنى والعمل معًا، أما على قوله الثانى – وهو ما اختاره في كتابيه:

---

(١) نُسب إلى الأخفش فى: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠، وشرح الكافية الشَّافية: ٢/ ٨٧٧، واختاره ابن عُصفور في المقرَّب : ١٩٣، وشرح الجمل : ١/ ٤٧٤، وابن أبى الرَّبيع في البسيط : ٢/ ٩٤٣.

(٢) نُسب إليهم في: الارتشاف : ٤/ ١٧٦٨، والتذييل والتكميل : ١١/ ٣٤٩.

(٣) شرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٦٦.

(٤) التسهيل : ١٥١، وشرح التسهيل : ٣/ ٢٠٠، ٢٠١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(التسهيل)، و(شرحه) تكون "هَا" نائبةٌ عن "واو" القسم في المعنى فقط دون العمل.

وأقول: أرى تأييدَ قولِ ابنِ مالك الأول– وهو كونُ النيابةِ في المعنى والعمل معًا– دون قوله الثانى؛ لأمرين:

أحدهما: أنه اعتمدَ فيه على دليلٍ لا خلافَ فيه–كما صرَّح بذلك –، بخلافِ قولهِ الثانى؛ فقد اعتمد فيه على نصب المضارعِ بعد الحروفِ المذكورة بـ"أنْ" المحذوفة، وهذا دليلٌ مختلفٌ فيه(١) ، ومعلومٌ أنَّ الدليلَ إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ سقط به الاستدلال.

والآخر: أنَّه قد وقعَ الإجماعُ على عمل "واو" القسم و"تائه" الجرَّ فيما بعدهُما –بنفسهِما– دون "باء" القسم، مع نيابتهِما عنها؛ وذلك لعدمِ جوازِ الجمعِ بينهما، فدلَّ ذلك على أنَّ كلا منهما عوضٌ منها؛ لأنه لا يُجمعُ بين العِوضِ والمعوَّض(٢)، وذلك متحقِّقٌ في "هَا" التنبيه؛ فلم يردْ اجتماعُها مع "واو" القسم، فدلَّ ذلك على أنَّها –أيضًا–عوضٌ منها؛ إذْ لا يُجمعُ بين العِوض والمعوَّض، وعليه فينبغى مساواتُها بـ"واو" القسم و"بائه"، فتجرُّ ما بعدَها بنفسِها، مع نيابتها عن "واو" القسم.

(١) الإنصاف: مسألة (٧٥):٢/٥٥٥، ومسألة (٧٦): ٢/٥٥٧، والارتشاف: ٤/ ١٦٦٨.
(٢) الإنصاف: ١/٣٨١.

(٦) نيابةُ "أنْ" عن "مَا" في الإهْمال

أوْردَ ابنُ مالكٍ أثرًا مُشْكلا للبرَاء(ﷺ)، وهو قوله: (قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ)[١]، وبيَّن أنَّ وجهَ إشكالهِ مجيءُ المضارعِ-" يَرَوْنَهُ "- مرفوعًا بعد "حتَّى" التى بمعنى "إلى"، فثبتتْ فيه النون، وكان حقُّه أنْ يُنصبَ بـ" أنْ" مضمرةٍ بعدها، وتُحذفَ نونه، ثم وجَّه ذلك بكونه قد جاءَ على لغة مَن يرفعُ الفعل بعد "أنْ"، فيُهملُها عن العملِ فيه حملا على "ما" أختها، وقد ساق لتلك اللغةِ ثلاثةَ شواهد، قراءةً وبيتين، قال: « كقراءةِ مُجاهد: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)[٢] بضمِّ الميم، وكقول الشَّاعر:

أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا منِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا[٣]

وكقول الآخر: أَبَى عُلَمَاءُ النَّاسِ أنْ يُخْبِرونَنِى بناطِقَةٍ خَرْسَاءَ مِسْوَاكُهَا حَجَرُ[٤]

وإذا جاز تركُ إعمالِها ظاهرةً فتركُ إعمالِها مضمرةً أوْلى بالجواز... وفي حديثِ الغار: (فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُؤُوسِهِمَا... حَتَّى يَسْتَيْقِظَانِ..)، وهو مثل (حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ) »[٥].

وأقول: يُنصبُ المضارعُ بـ"أنْ" مضمرةٍ وجوبًا بعد "حتَّى"، إذا كانت

---

(١) صحيح البخارى، رقم (٧٤٧): ١/ ١٥٠.

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣. ونُسب إلى مُجاهد أنه رَواها فقط في: الإنصاف : ٢/ ٤٥٩، والبحر المحيط : ٢/ ٢٢٣.

(٣) من البسيط، جاء بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢/ ٤٤، وشرح شواهد المغنى: ١/ ١٠٠، و خزانة الأدب : ٨/ ٤٢٠.

(٤) من الطويل، جاء بلا نسبة في: ربيع الأبرار: ٤/ ٢١١، وشفاء العليل: ٢/ ٩١٩. والمراد بها: أم سُوَيْد يعْنى: الإست.

(٥) شواهد التوضيح : ٢٣٥- ٢٣٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بمعنى "إلى" المفيدةِ لانتهاءِ الغاية[١]، وذلك كما في الأثرِ الذى أوْرده ابنُ مالك؛ إذْ تقدير "حتى يرَوْنهُ": إلى أنْ يرَوْنهُ، وكان ينبغى مجيءُ المضارعِ منصوبًا بـ"أنْ" مضمرةٍ وجوبًا بعد "حتَّى"، فتُحذفُ نونه، ويقال: "حتى يرِوْهُ"، ولكنه جاءَ مرفوعًا بثبوتها، وقد وجَّهَ ابنُ مالك تلك الرِّوايةَ بموافقتها للغةِ بعض العرب[٢] الذين يُهملون "أنْ" حملا على "ما"؛ أختها في المصدريَّة، وساق ثلاثةَ شواهدَ تؤيِّدُ القول بإهمالِ "أنْ" عنِ العمل؛ بدليلِ مجيءِ المضارعِ بعدها مرفوعًا.

وأقول: "أنْ" إما أنْ يسبقَها عِلمٌ أو ظنٌّ أو غيرُهما، فإنْ سُبقت بغير علمٍ أو ظنٍّ كانت ناصبةً للفعل، وإنْ سُبقت بعلمٍ كانت مخفَّفةً من "أنَّ"، و رَفعت المضارعَ بعدها، وإنْ سُبقت بظنٍّ جاز أنْ تكونَ مخففةً، وأنْ تكونَ ناصبة[٣].

والشَّواهدُ الثلاثةُ التى أوْردها ابنُ مالك جاء فيها المضارعُ مرفوعًا بعد "أنْ" التى لم تُسبق بعلمٍ ولا ظن، وكان حقُّه النصب، وقد اختلف البصريُّون والكوفيُّون في توجيههِ، فذهب البصريُّون إلى أنَّ "أَنْ" مصدريَّةٌ ناصبةٌ للمضارعِ بعدها، ولكنها أُهْمِلتْ عن العملِ حَمْلاً عَلَى "مَا" أُخْتِها؛ لاشتراكِهمَا في المَصْدرية، فبقى المضارعُ بعدها مرفوعًا، وثبتت فيه نونُ الرفع، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ "أنْ" هنا مخفَّفةٌ من الثَّقيلة[٤].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ٢٤٦، وشرح عمدة الحافظ : ١/ ٣٣٩.
(٢) المفصل : ٤٢٩، و شرح الكافية الشَّافية : ٣/ ١٥٢٧.
(٣) شرح التسهيل : ٤/ ٧.
(٤) السابق : ٤/ ١١، وارتشاف الضرب : ٤/ ١٦٤٢، و البحر المحيط : ٢/ ٢٢٣.

وتوجيهُ ابنِ مالكٍ لتلك الشَّواهد هنا موافقٌ لرأيِ البصريين، وقد اختاره في (شرح الكافية الشَّافية)[١]، ولكنه اختار مذهبَ الكوفيين في (شرح التسهيل)، معلِّلا ذلك بأنه: « لا يلزمُ منه إهمالُ ما وجبَ له الإعمال»[٢].

ويجابُ على ابنِ مالكٍ –في موافقته للكوفيين– بأنَّه إنْ كان هناك مأخذٌ على مذهبِ البصريين– وهو إهمالُ "أنْ" التى وجب إعمالُها النصب– فهناك مأخذانِ على الكوفيِّين في اعتبارهم أنَّها مخفَّفةٌ من الثقيلة، أحدهما: أنها لم تُسبق بعلمٍ ولا ظنّ، والآخر: أنَّ الأفعالَ بعدها متصرِّفةٌ غيرُ دعائيَّة ولم يُفْصَل بينهما بفاصل[٣]، وعليه فتوجيهُ ابنِ مالكٍ تلك الشَّواهدِ على مذهب البصريين هو الأوْلى بالقبول؛ لما تقدَّم ذكرهُ من وجود مأْخذينِ على مذهبِ الكوفيين، حتى قيل عنه: شاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ معًا[٤]، ولأنَّ مذهبَ البصريِّين قد اختارهُ كثيرٌ من النحويين[٥].

وأما القراءةُ التى أوْردها ابنُ مالك فقد نُسبتْ إلى غيرِ واحدٍ من كبار القرَّاء[٦]، وليس لمجاهدٍ وحده، وكذلك فهى لغةٌ لبعض العرب- كما تقدَّم.

وأما قولُ الشاعر: أَنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُمَا منِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشْعِرَا أحدَا

---

(١) شرح الكافية الشَّافية : ٣/ ١٥٢٧، ويراجع : توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٣٧.
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٤٥.
(٣) الدُّر المصون : ٢/ ٤٦٣، واللباب لابن عادل : ٤ /١٧٢، وظاهرة التَّقارُض في النحو العربى : ٢٣٩.
(٤) المنصف لابن جنى: ١/ ٢٧٨.
(٥) منهم: ابن هشام في المغنى: ٤٦، والسَّمين في الدُّر المصُون : ٤/ ٣٦٦، وناظر الجيش في تمهيد القواعد : ٨/ ٤١٢٨.
(٦) نُسبت لابن عباسٍ في: الدُّر المصون: ٢/٤٦٣، واللباب: ٤/١٧٢، ولابن مُحيصن في: المغنى: ٤٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فـ "أَنْ" الأُولى مصدريةٌ ناصبة، و ليستْ مخففةً من الثقيلة؛ بدليل "أَنْ" المعطوفةِ عليها؛ فقد نُصبَ المضارعُ بعدها، ولكنها أهملتْ حملاً على "ما".

وقد استدلَّ ابنُ مالك بتلك الشَّواهدِ على إهمالِ "أنْ" عن العملِ مع بروزِ لفظها، وقاس عليه جوازَ تركِ إعمالها مضمرة، فقال: إذا جازَ تركُ إعمالِها ظاهرةً، فتركُ إعمالِها مضمرةً أوْلى بالجواز، وهذا جوابٌ لمن استشكلَ إهمالها عن العمل مع إضمارِها في الأثر بعد "حتَّى" المؤوَّلة بـ"إلى"، ويُجيز ذلك أيضًا أنَّ "حتَّى" قبلها « دالَّةٌ عليها، فنزِّلت-"أنْ"- منزلة ما لمْ يُحذف، فعملتْ مع الحذف» [(١)].

وذكر ابنُ مالكٍ أنَّ قوله: (حتّى يستيقظان) في حديث الغار يوجَّه بمثل ما وُجِّه به الأثر السابق "حتى يروْنَهُ"، فتقديره: "إلى أنْ يستيقظان"، وقد خرَّجه بعض شُرَّاح الحديث[(٢)] على أحد وجوهٍ ثلاث: إما اتِّهامُ الرُّواة بالسَّهو، أو مجيءُ الحديثِ على الشَّاذ من كلامِ العرب، أو تقديرُ مبتدأ محذوف.

قلت: وجميعُها ليس فيه مقنعٌ؛ أما اتِّهامُ الرُّواة بالسَّهو فمردودٌ؛ إذ لو قيلَ به في موضعٍ فلا يقالُ به في الآخر، وأما تخريجُ الحديث على الشَّاذ فغيرُ مقبول؛ لإمكان توجيهِه بنيابةِ "أنْ" عن "مَا" في الإهمال- كما قال ابنُ مالك تبعًا للبصريين، وأما تقديرُ مبتدأ ففيه تكلُّف.

وعليه فالقوْلُ بنيابة "أنْ" المضمرة بعد "حتَّى" عن "مَا" في الإهمالِ هو الأوْلى بالقبول.

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٤٦٠.

(٢) العُكبرى في إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث : ١/ ٣١، والسُّيوطى في عقود الزَّبرجد: ١/ ١٢٢.

(٧) نيابةُ "فِي" عن "بَاءِ" المُصَاحبة

أوْردَ ابنُ مالكٍ حديثَ أَنَسٍ (ﷺ): (كَانَ النَّبِيُّ(ﷺ) يُصَلِّي فِي نَعْلَيْه)[١]، ثُمَّ وجَّههُ بقوله: « "فِي" من قوله:" فِي نَعْلَيْه" بمعنى "بَاءِ" المُصاحبة، كقولِه تعالى: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)[٢]، وكقولِ الشَّاعر:

كَحْلاءُ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ ... كأنَّهَا فِضةٌ قدْ مَسَّهَا ذَهَبُ[٣] »[٤].

وأقولُ: ذهبَ سيبويه[٥] والمحققِّون إلى أنَّ "في" لا تكونُ إلا للظرفيَّة، وخالفَ ذلك الكوفيُّون وكثيرٌ من المتأخِّرين[٦]-ومعهم ابنُ مالك[٧]- فقالوا بخروجِها عن الظرفيَّةِ إلى معانٍ أخرى غيرِها.

ومن تلك المعانى: "باءُ" المُصاحبَة- عند ابنِ مالك- وقد فسَّرها بأنَّها « هي التي يحسُنُ في موضعها "مَعَ"، وتغني عنها وعن مصحوبِها الحالُ، كقوله تعالى: (قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالحَقِّ)[٨]، أي: "مع الحقِّ" و"مُحِقًّا" »[٩].

---

(١) صحيح البخارى (٣٨٦) : ١/ ٨٦، ومسند أحمد (٦٦٦٠) : ١١/ ٢٤١.

(٢) القصص : ٧٩.

(٣) من البسيط، لذى الرُّمَّة في ديوانه : ١٢. والبَرَجُ : سعة العينين في شدة بياض صاحبهما، والنَّعَجُ: حُسْن اللون مع السمن.

(٤) شواهد التوضيح : ٢٥٢.

(٥) الكتاب : ٤/ ٢٢٦، ونُسب إليه في : الارتشاف: ٤/ ١٧٢٥ ، والتذييل والتكميل : ١١/ ٢٠٧.

(٦) ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٥٠٩، والهرويُّ في الأُزهيَّة: ٢٦٧، والمرادى في الجنى: ٢٥٠، وابن هشام في المغنى: ٢٢٣.

(٧) التسهيل : ١٤٥، وشرح التسهيل : ٣/ ١٥٥، وشرح الكافية الشَّافية : ٣/ ١٥٢٦، وسبك المنظوم : ١٤٣.

(٨) النساء : ١٧٠.

(٩) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٠. ويراجع الجنى الدانى : ٣٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولما كانتْ ظرفيِّةُ "في" متعذِّرةَ التَّحقُّق[١] في حديثِ أنس(ﷺ) وجَّهها ابنُ مالكٍ بدلالتها على معنى "باء" المُصاحبة، وعليه فالتقدير: "كَانَ يُصَلِّى بِنَعْلَيْهِ"، والباءُ بمعنى "مَعَ"، أى: مع نعليه، بمعنى: مُصْطحبًا نعليه، أو أنْ يكون المعنى: "مُنْتَعِلا"، وذلك على إرادةِ الاستغناءِ عنها وعن مصحوبِها بالحال، كما تقدَّم.

وأوْردَ ابنُ مالكٍ مثالين استدلالا على مجيء "في" بمعنى "باءِ" المُصاحبة، أوَّلهما قولهُ تعالى: (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)، والآخر: قول الشَّاعر:

كَحْلاءُ فِي بَرَجٍ صَفْرَاءُ فِي نَعَجٍ كأنَّهَا فِضةٌ قدْ مَسَّهَا ذَهَبُ

أما تقديرُ الآية عنده فهو: "بزينتِهِ"، أى: مع زينتِهِ، والمعنى: مُصْطحبًا زينتهُ، أو مُتزَيِّنًا.

وأما تقديرُ البيتِ عنده فهو: "ببَرَجٍ وبنَعَجٍ"، أى: مع بَرَجٍ ونَعَجٍ، والمعنى: مُصطحبةً البَرَج، وهو: سعةُ العين، ومُصطحبةً النَّعَج، وهو حسنُ اللون، أو: حال كوْنِها مُتَّسعةَ العين، و حسنةَ اللون.

وأقول: لم أعثُر– فيما اطَّلعت عليه– على مَنْ صرَّح بدلالةِ "في" على باءِ المُصاحبة، ولكنَّ النَّحويين[٢] قد ذكروا ضمن معانيها معنيان منفصلان: أحدُهما: المُصاحبة، فتكون: بمعنى"مَعَ"، والآخر: أنَّها بمعنى "الباء".

---

(١) تتعذَّرُ الظرفيةُ إنْ جُعلت "في" متعلقةً بـ"يُصلي"، فإنْ عُلِّقت بمحذوفٍ صحَّت الظرفية بأنْ يقالَ: كان يصلِّي والأرجلُ في النِّعال، أى: مستقرةٌ فيها. فيض القدير للشَّوكانى : ٥/ ٢٢٢.

(٢) الأُزهيَّة : ٢٦٨، و رصف المبانى : ٢٥٣، و الجنى الدانى : ٢٥٠، ومغنى اللبيب : ٢٢٣.

وأما حديثُ أنسٍ فقد وجَّهه جلُّ شُرَّاح الحديث[١] بأنَّ "في" بمعنى "الباء"، أو بمعنى "على".

وأما الآيةُ فقد ذكرها ابنُ مالكٍ – نفسُه– في شرحيه (للتسهيل وللكافية الشافية)[٢] – وكذلك البيتُ في شرحه للتسهيل[٣] – تمثيلا لمجيءِ "في" دالَّةً على معنى المُصاحبة، وهو "مَعَ".

وعليه فأقولُ: إنَّ القولَ بدلالةِ "في" على "باءِ" المصاحبةِ معنىً قد انفردَ بزيادته ابنُ مالك، وهو مجموعٌ من معنيين مختلفين: معنى "مَعَ"، و معنى "الباء"، وكلُّ مَن طالعتُ عنده هذا المصطلحَ وجدتهُ متأخِّرًا عن ابنِ مالك، وعليه فهو صاحبُ هذا المصطلح.

وأقولُ: باستعراضِ معانى الباء التى ذكرها النحويُّون، و تأويلِ الحديثِ عليها –يتَّضح أنَّ ما ذكره ابنُ مالك هو الأوْلى بالقبول؛ إذْ معنى " يُصلِّى في نَعْلَيه"–على كلامه–: مُصطحبًا نَعْليهِ، أو مُنْتَعِلا إيَّاهما، أى: مُرْتديًا لهما.

(١) البرماوى في اللامع الصَّبيح : ١٢٦/٣، والعينى في عُمدة القارى : ٤/ ١١٩، والشَّوكانى في فيض القدير: ٥/ ٢٢٢.
(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٥، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٠٧.
(٣) شرح التسهيل : ٣/ ١٥٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(٨) نيابةُ "في" عنْ "باء" السببيَّة

أوْرد ابنُ مالكٍ حديثَ النبيِّ(ﷺ): (وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ)[١]، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ "في" الجارَّة قد ذُكِرت في موضعينِ من الحديث، ووجَّهها فيهما بقوله:

« و"في" من قوله "فِي الطَّاعُونِ" و"فِي الْبَطْنِ" بمعنى الباءِ الدَّالَّة على السببيَّة، كقوله تعالى: (لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)[٢] »[٣].

أقول: وجَّهَ ابنُ مالك الحديثَ المذكورَ بنيابة "في" -في الموضعين- عن "الباء" في معنى السَّببية، وأنَّ التقديرَ: بسبب الطَّاعون، وبسبب البطن، أى: بسبب دائِهما، وقد وافقهُ على ذلك جل شرَّاح الحديث[٤].

وقد ذكر النحويُّون لـ"في" معانٍ متعدِّدة، منها: التعليلُ، وموافقةُ الباء، وغيرُهما من المعانى[٥].

والتعليلُ وموافقة الباء معنيان مختلفان، كلٌّ منهما قسمٌ مستقلٌ بذاته-كما صرَّح بذلك كثيرٌ من النحويين[٦]، ومنهم ابن مالك- نفسُه-[٧] ؛

---

(١) صحيح مسلم، رقم(١٩١٥) : ٣/ ١٥٢١، وصحيح ابن حبَّان، رقم (٣١٨) : ٧/ ٤٥٩.
(٢) سورة الأنفال : ٦٨.
(٣) شواهد التوضيح : ٢٦٥.
(٤) الطيبى في شرح المِشكاة : ٨/ ٢٦٣٨، وابن المَلَك في شرح المصابيح : ٣١٩/٤، والسُيوطى في العقود: ٤٥٥/١.
(٥) الأُزهية : ٢٦٧، والجنى الدانى : ٢٤٩، ومغنى اللبيب : ٢٢٣، ومصابيح المغانى : ٣١٤.
(٦) الجنى الدانى : ٢٥٠، ٢٥١، ومغنى اللبيب : ٢٢٤، ومصابيح المغانى : ٣١٦، ٣١٧.
(٧) التسهيل : ١٤٦، وشرح التسهيل : ٣/ ١٥٥، ١٥٧، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٠٤، ٨٠٦، والفوائد المَحْوِيَّة : ٥٤.

ولكنه خلطَ بينهما هنا في التَّوجيه، فذكرَ أنَّ "في" نابت عن باءِ السببيَّة، فهل مراده أنَّها للتَّعليل، أم أنها بمعنى الباء؟

أقول: تقدَّمت الإشارةُ في البحث[١] إلى أنَّ التعليلَ والسببيَّةَ معناهما واحدٌ عند جلِّ النحويين، ولكنهما مختلفان عند ابنِ مالك؛ يتَّضح ذلك في حرف الباء؛ فـ"باءُ" السببيَّةِ عنده هى التى يطلقُ عليها النحويُّون "باءُ" الاستعانة، وهى الدَّاخلة على آلةِ الفعل، أما "باءُ" التعليل عنده فهى التى يطلقونَ عليها "باء" السببيَّةِ و التعليل، و يقدِّرونها فى المعنى بقولهم : "بسببِ" و "لأجْلِ" [٢].

وأقول: واضحٌ هنا أنه لم يُرِد بمصطلح السببيَّةِ إلا ماقصدهُ النحويُّون بالتعليل[٣]؛ فوافقهم فيما ذهبوا إليه من كونِ السببيَّةِ والتعليلِ معنىً واحدًا، وخالفَ ما ذهبَ هو إليه من المغايرةِ بينهما.

والذى يؤيِّد أنَّ ابنَ مالكٍ أراد بالسببيَّة هنا التعليلَ أمورٌ:

أحدُها: أنه ذكر في جلِّ مؤلفاته أنَّ من معانى "في" التعليل، ولم يذكر أنَّ من معانيها السَّببية[٤]. فإن قيل: قد ذَكر من معانيها موافقةَ الباء[٥]. قلت: ولكنهُ أطلق ولم يقيِّدها بالسَّببية.

---

(١) البحث: المسألة الأولى: ص ٩ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/ ١٤٩، ١٥٠، والجنى الدانى : ٣٧،٣٨ ، ومصابيح المغانى : ١٩٦، ١٩٧.

(٣) المقاصد الشَّافية للشَّاطبى : ٣/ ٦٢٥، ٦٢٦.

(٤) التسهيل : ١٤٦، وشرحه : ١٥٥/٣، وسبك المنظوم : ١٤٣، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٠٤، والفوائد المَحْوِيَّة : ٥٤.

(٥) التسهيل : ١٤٦، وشرح التسهيل : ١٥٧/٣، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٠٦، والفوائد المَحْوِيَّة : ٥٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانيها: أنَّ الآيةَ التى استدلَّ بها على صحَّةِ توجيهه مثَّل بها في شرحيْه لـ(التسهيل والكافية الشافية)[١] لدلالة "في" على التَّعليل، وتبِعهُ على ذلك كثيرٌ من النحويِّين[٢].

ثالثها: أنه تقدَّم توجيهُهُه لتلك الآيةِ في كتابه (شواهدِ التوضيح) بأنَّ "في" دالةٌ على معنى التعليل[٣].

(١) شرح التسهيل : ١٥٥/٣، وشرح الكافية الشَّافية : ٢/ ٨٠٤.

(٢) أبو حيَّان في التذييل : ٢٠٩/١١، والمرادى في الجنى : ٢٥٠، وابن هشام في المغنى : ٢٢٤، وناظر الجيش في تمهيد القواعد: ٢٩٥٥/٦، والشَّاطبى في المقاصد الشَّافية : ٣/ ٦٢٥، والموزعىُّ في المصابيح : ٣١٦.

(٣) شواهد التوضيح: ١٢٣، والبحث: ص ٩.

(الخاتمة)

في نهايةِ تلك الدِّراسةِ أُجمل ما توصَّلتُ إليه من نتائج، وهى خاصَّة وعامَّة:

أما النتائجُ الخاصَّة بالبحث فهى:

* خالفَ البحثُ ابنَ مالكٍ في مسألتين، هما:

- قوله بدلالة "لعلَّ" على معنيين مختلفين-الرَّجاءُ والتعليل- في آنٍ واحد، واختار البحثُ دلالتها على التعليل فقط(١).

- قوله بأنَّ عاملَ الجرِّ في ما بعد "هَا" التنبيه هو "واو" القسم المحذوفة، واختار البحث أنَّ العاملَ "هَا" التنبيه نفسها(٢).

* أوْرد البحثُ ثلاثة أدلَّة على أنَّ ابنَ مالك أراد بمصطلح "السببيَّة" ما قصده النحويُّون بـ"التعليل"، وليس ما ذهب إليه هو من أنَّ معناه "الاستعانة"، فوافقهم في كونِ السببيَّةِ والتعليلِ معنى واحدًا، وخالف نفسَه في تفريقهِ بينهما(٣).

* رصد البحثُ أربع مسائل قال فيها ابنُ مالكٍ برأيين مختلفين- وهو ما يُعرف بتطوُّر الآراءِ النحوية-، وهى:

(١) مسألة عامل الجرِّ فيما بعد "هَا" التنبيه؛ فقد اختار فى (شرح الكافية الشَّافية) أنَّ ما بعدها مجرورٌ بها نفسها-موافقًا البصريين، بينما

---

(١) البحث: ص ١٣.
(٢) البحث: ص ١٩.
(٣) البحث: ص ٢٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اختار في (التسهيل، وشرحه، وشواهد التوضيح) أنَّه مجرور بـ"واو" القسم المحذوفة التى نابت عنها "ها"- موافقًا الكوفيين(١).

(٢) مسألة وقوع المضارع مرفوعًا بعد "أنْ"؛ فقد اختار في (شواهد التوضيح)، و(شرح الكافية الشافية) أنها "أَنْ" المصدريَّة الناصبة للمضارع، ولكنها أُهْمِلت حَمْلاً عَلَى "مَا" أُخْتِها – موافقًا البصريين –، بينما اختار في (شرح التسهيل) أنها "أنْ" المخفَّفة من الثَّقيلة- موافقًا الكوفيين(٢).

(٣) مسألة رفع المضارع بعد "إِنْ" النائبة عن "لوْ" في إهمالِ العمل؛ فقد اختار في (التسهيل، وشرحه، وشواهد التوضيح) جوازَ ذلك بقلَّة، بينما اختار في (شرح الكافية الشافية) شذوذَ ذلك(٣).

(٤) في مسألة نيابة "لوْ" عن "إنْ" في جزمِ المضارعِ بعدها؛ فقد اختار في (شرح الكافية الشافية، والتسهيل، وشرحه) امتناعَ الجزمِ بها في النثر والشِّعر، بينما اختار في كتابيه: (سبك المنظوم، وشواهد التوضيح) جوازَ ذلك في الشِّعر فقط(٤).

* رصد البحثُ أربعةَ أمورٍ انفردَ بها ابنُ مالك، ثلاثةَ أقوال ومصطلح، أما الأقوالُ الثلاثة فهى:

- قوله بدلالة "ليْس" على النفى المستغرِق لجميع أفرادِ الجنس

(١) البحث: ص ١٨.
(٢) البحث: ص ٢١.
(٣) البحث: ص ٦.
(٤) البحث: ص ٧.

مشابهةً لـــ"لا" النافية للجنس؛ فلم يعثرْ الباحثُ -فيما اطَّلع عليه- على مَن صرَّح به غيرُ ابن مالك، ولم يُشِر إليه إلا في كتابه (شرح التسهيل)(١).

- وقوله بدلالة "لعلَّ" على معنيي الرَّجاء والتعليل مجتمعين؛ إذ لم يعثرْ الباحثُ أيضًا- فيما اطَّلع عليه- على منْ قال بذلك، ولكنَّ إجماعَ النحويين على إفادتها معنى الرَّجاء فقط(٢).

- وقوله بإطلاق مصطلح "باء" السببيَّة-عنده- على باء "الاستعانة" الدَّاخلة على آلةِ إيقاعِ الفعل عند النَّحويين(٣).

وأما المصطلح فهو مصطلحُ "باء" المُصاحبة؛ إذ لم أعثرْ- فيما اطَّلعت عليه- على مَنْ صرَّح بدلالتِها على "باء" المُصاحبة من المتقدِّمين عليه، وكلٌّ من طالعتُ عنده هذا المصطلح وجدتهُ متأخِّرًا عنه، وعليه فهو صاحبُ هذا المصطلح(٤).

* كثيرا ما كان يذهبُ ابنُ مالك إلى دمجِ معنيين يدلُّ عليهما حرفٌ من الحروف، ويجعلهما معنى واحدًا، ومنها: مجيء "لعلَّ" للرَّجاء وللتعليل في آنٍ واحد، وكذلك القولُ بدلالة "في" على معنى "باء" المصاحبة، وهو معنى مجموعٌ من معنيين مختلفين: معنى "مَعَ" -المُصاحبة-، و معنى "الباء".

* التعليلُ والسببيَّةُ معنى واحدٌ عند جلِّ النَّحويين، ولكنهما معنيان منفصلان عند ابنِ مالك؛ ودليلُ ذلك أن "باء" السببيَّة عنده هى التى يطلقُ

---

(١) البحث: ص ١٥.
(٢) البحث: ص ١٢، ١٣.
(٣) البحث: ص ٢٥.
(٤) البحث: ص ٢٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عليها النحويُّون "باء" الاستعانة- الدَّاخلة على آلةِ إيقاع الفعل-، أما "باء" التعليل عنده فهى التى يطلقون عليها باءُ السببيَّة والتعليل، ويقدِّرونها بقولهم: "بسببِ" و"لأجل"، ولذلك آثر الباحثُ الفصل بين مسألتى (مجىء "في" بمعنى "باء" السَّببية)، و(مجيئها بمعنى حرف التعليل)؛ بيانًا لافتراقهما عند ابن مالك.

* أطلق ابنُ مالك لفظ الحمل على العلاقة القائمة بين حرفىْ " إنْ " و" لوْ"، وأيَّد البحث أنَّ مرادهُ بالحملِ في هذا الموضع نيابة كلٍّ منهما عن الآخر في العمل أو الإهْمال، دون إرادة التَّضمين.

وأما النتائج العامَّة فهى:

- من خلال المسائل التى درسَها البحثُ في كتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك تبين أنه ارتضى القولَ بتناوبِ الحروف -الذى اختاره أكثرُ الكوفيين-، وهو ما سار عليه في جلِّ مؤلفاته، و يؤيِّد ذلك أنه لم يقمْ بتخريج أيٍّ من شواهدها على القول بالتَّضمين الذى اختاره أكثرُ البصريِّين.

- اعتمد ابنُ مالك في تأييدِ توجيههِ لما أوردهُ من أحاديث البخاريِّ على الأصلِ الأول من أصولِ الاستدلال، وهو السَّماعُ بكلِّ صوره، والمتمثِّلُ في آياتِ القرآن وقراءاته، والأحاديثِ النبويَّة والآثار، والأشعارِ والأرْجاز الفصيحة؛ فقد كان ذا قريحةٍ حافظةٍ جامعةٍ لكل ذلك، تسعفُه بسيلٍ من الشَّواهد؛ يربُو أحيانًا على عشْرةِ شواهد للمسألةِ الواحدة، ولذلك انفردَ بإيرادِ أبياتٍ شعريَّة لم يُنشدها مَن قبله من متقدِّمى النحويين، وأنشدَها متأخِّروهم وشرَّاحُ الحديثِ اعتمادًا على النقل عنه.

– اعتمد ابنُ مالك أيضًا على الأصلِ الثانى من أصولِ الاستدلال، وهو القياس، وذلك في مسألة:(نيابة "أَنْ" عن "ما" في الإهمال)؛ حيث أجاز إهمالَ "أنْ" المضمرةِ عن العمل؛ وأيَّد ذلك بقياسِه على جوازَ تركِ إعمالِها مع ظهورِها و بروزِ لفظها، وقال: إذا جازَ تركُ إعمالِها ظاهرةً، فتركُ إعمالها مضمرةً أوْلى بالجواز[١].

– أنَّ توجيهاتِ ابنِ مالك في (شواهد التوضيح) للمواضعِ المُشكلةِ من أحاديثِ البخارى كانت المحورَ الذى اعتمد عليه شرَّاحُ الحديث، والنحاةُ المعنيِّون بالدِّراسات الحديثية، سواءٌ وافقوه ونقلوا عنه–وهو الغالب–، كما فعل ابنُ حجر في (فتح الباري)، والسُّيوطى في (عُقود الزبرجد)، والقسْطلانى في (إرشاد السَّاري)، والطيبى في (شرح المِشْكاة)، أوعارضوه– وهو النادر–، كما فعل الدَّمامينى في (مصابيح الجامع).

(١) البحث: ص ٢٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثبت المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح: (إنه خفي على أكثر النحويين)- ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى- للباحث: إسماعيل محمد بشير-١٤٢١هـ .

-حروف المعانى في تراث ابن مالك جمعا ودراسة- دكتوراه-كلية اللغة العربية بالمنصورة- محمد عمارة - ٢٠٠٥م.

- الفوائد المحويَّة لابن مالك تحقيق ودراسة- ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى-وداد يحى لال- ١٤٠٦ هـ.

- موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط- ماجستير بكلية اللغة العربية- جامعة أم القرى- جميلة خياط- ١٤٢٤هـ.

ثالثا: المصادر والمراجع:

- الاحتجاج بالقراءات القرآنية في (شواهد التوضيح) إبراهيم الأركى، وعثمان الأركى-مجلة ديالى- العدد (٢٥).

- ارتشاف الضرب لأبى حيان (ت٧٤٥هـ) تحقيق د/ رجب عثمان - مكتبة الخانجى- القاهرة- طبعة أولى ١٩٩٨م.

- إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني (ت ٩٢٣هـ)-المطبعة الأميرية، مصر- الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ.

- إعراب الحديث النبوى لأبى البقاء العكبري- تحقيق عبد الإله نبهان- مجمع اللغة العربية بدمشق- الطبعة الثانية.

- الأزهية للهروى (ت ٧٠٢هـ) تحقيق عبد المعين الملوحى- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٩٩٣م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين للأنباري (ت ٥٧٧هـ)- المكتبة العصرية- الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- التذييل والتكميل لأبى حيان- حسن هنداوي- دار القلم- دمشق (من ١-٥)، والبقية دار كنوز إشبيليا- ط ١
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- طبعة أولى ٢٠٠٠م.
-التضمين النحوي في القرآن الكريم للدكتور/محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
- الجنى الداني للمرادي (ت٧٤٩هـ)- تحقيق د/ فخر الدين قباوة- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١-١٩٩٢ م.
- الحمل المزدوج في نظام اللغة العربية (التناوب والتضمين مثالا)- أد/ حسن العكيلي- كلية التربية- جامعة بغداد- ملتقى شذرات. شبكة الانترنت.
- الدر المصون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)- تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط- دار القلم، دمشق.
- الدرس النحوى فى شواهد التوضيح لابن مالك- د/ صالح الشاعر- مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط - العدد (٣٠)- الجزء (٣) - ٢٠١١م.
- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة الثالثة١٩٨٨ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- الكواكب الدَّراري للكرماني (ت٧٨٦هـ)- دار إحياء التراث، بيروت- لبنان- طبعة ثانية ١٩٨١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ)- عبدالإله النبهان- دار الفكر- دمشق- طبعة أولى ١٩٩٥م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل تحقيق: د/ محمد بركات- جامعة الملك عبد العزيز- ١٩٨٠م.
- المقاصد الشافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ) تحقيق د/عبدالرحمن العثيمين- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- ط١ ٢٠٠٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)- تحقيق: محمد كامل بركات- دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
- تمهيد القواعد لناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)- تحقيق: د/ علي فاخر- دار السلام- القاهرة- مصر- ط١ ١٤٢٨ هـ.
- تناوب حروف الجر في القرآن الكريم. د. نصرالدين إدريس جوهر-جامعة سونن أمبيل- إندونيسيا.
- توضيح المقاصد للمرادي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن سليمان- دار الفكر العربي- الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- حروف المعاني للزجاجي (ت٣٣٧هـ)- تحقيق علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة- بيروت- طبعة أولى- ١٩٨٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة -مطبعة السعادة- الطبعة الأولى ١٩٧٢م.

- رصف المبانى للمالقى (ت٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.
- سبك المنظوم لابن مالك (ت٦٧٢هـ)- تحقيق: عدنان سلمان، فاخر مطر- الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ)- عبد المنعم هريدي- جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي- ط١.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت٦٧٢هـ)- تحقيق: د/عبد الرحمن السيد- دار هجر- ط١- ١٩٩٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت٦٧٢هـ)- تحقيق: عدنان الدورى- مطبعة العانى-بغداد ١٩٧٧م.
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)- د/ إميل يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان-طبعة أولى ٢٠٠١م.
- شَوَاهِدِ التَّوضيح وَالتَّصحيح لابن مالك (ت٦٧٢هـ)- تحقيق طَه مُحسِن- مكتبة ابن تيمية- طبعة أولى ١٤٠٥ هـ.
- صحيح البخاري لأبى عبد الله البخاري- تحقيق: محمد زهير بن ناصر- دار طوق النجاة -الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- ظاهرة التقارض في النحو العربي- أحمد محمد عبد الله- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- الموسوعة الشاملة.
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ للسيوطي (ت٩١١هـ)- حَقّقه د/ سَلمان القضَاة- دَار الجيل، بَيروت- لبنان ١٩٩٤ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني- دار المعرفة- بيروت ١٣٧٩هـ.
- مصابيح الجامع للدماميني (ت ٨٢٧هـ)- تحقيق نور الدين طالب- دار النوادر بسوريا- الطبعة الأولى- ٢٠٠٩م.
- معانى القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)- تحقيق: د/ هدى قراعة- مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة الأولى١٩٩٠ م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ)- تحقيق عبد الجليل شلبي- عالم الكتب- بيروت- طبعة أولى ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)-تحقيق: د/ مازن المبارك - دار الفكر - دمشق- ط ٦- ١٩٨٥م.
- همع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ)- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية- مصر- الموسوعة الشاملة.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١.	ملخص	١٥٤٥
٢.	Abstract	١٥٤٦
٣.	مقدمة	١٥٤٧
٤.	تمهيد	١٥٥٠
٥.	التناوب بين "إن" و"لو" الشرطيتين	١٥٥١
٦.	نيابة "في" عن "لام" التعليل	١٥٥٥
٧.	نيابة "لعلَّ" عن لام التعليل	١٥٦٠
٨.	نيابة "ليْس" الحرفيَّة عن "لا" التبرئة في استغراق النَّفى للجنس	١٥٦٤
٩.	نيابةُ "هَا" التنبيه عن "واو" القسَم	١٥٦٧
١٠.	نيابةُ "أنْ" عن "مَا" في الإهْمال	١٥٧١
١١.	نيابة "فِي" عن "بَاء" المُصَاحبة	١٥٧٥
١٢.	نيابة " في" عن باء السببية	١٥٧٨
١٣.	خاتمة	١٥٨١
١٤.	ثبت المصادر والمراجع	١٥٨٦
١٥.	فهرس الموضوعات	١٥٩١

تم بحمد الله